لا يقوم عنه سجود السهو ولا غيره من سنن الصلاة بل حكمه
انه ان تذكره قبل سلامه اتى به لان حقيقة الصلاة لا تتم
بدونه وقد يشرع مع الاتيان به السجود كان سجد قبل ركوعه
سهوا ثم تذكره فانه يقوم ويركع ويسجد لهذه الزيادة فان
ما بعد المتروك لغو وقد لا يشرع السجود لتداركه بان لا يحصل
زيادة كما لو كان المتروك السلام فتذكره عن قرب ولم ينتقل عن
موضعه فيسلم من غير سجود وان تذكره بعد السلام والزمان
قريب ولم يطل بخاسية اتى به وجوبا وبنى عليه بقية الصلاة وان
تكلم قليلا واستدبر القبلة وخرج من المسجد وسجد للسهو
فان طال الفصل او وطئ بخاسية استانفها وبفارق هذه الامور
وطئ الحاشية باجتهاد لها في الصلاة في الجملة والمرجع في طوله
وقصره الى العرف وقيل يعتبر القصر بالقدر الذي نقل عن النبي
صلى الله عليه وسلم في حديثي اليدين والمنقول في الخبر انه قام
ومضى الى ناحية المسجد وراجع اليدين وسالهما الصحابة فاجابوه
ثم يشرع في القسم الثاني فقال والسنة اي البعض المتروك
كان تذكر
سهوا او عمدا او سهوا الا تعود اليها بل تلبس بالفرض
بعد انتصابه تركه التشهد الاول اي حرم عليه العود لانه تلبس
بفرض فلا يقطعه لسنة فان عاد عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته
لانه زاد قعودا عمدا وان عاد له ناسيا انه في الصلاة فلا تبطل للعذر
ويلزمه القيام عند تذكره والا نه سجد للسهو لانه زاد جلوسا
في غير موضعه وترك التشهد والجلوس في موضعه اوجبا بتحريمه
العود فكذا الا تبطل في الاصح كالناسي لانه مما يخفى على العوام
ويلزمه القيام عند العلم ويسجد للسهو سنة هذا اي
المنفرد والامام واما المأموم فلا يجوز له ان يتخلف عن امامه
للتشهد فان تخلف بطلت صلاته لفحش المخالفة فان قيل

قد صرحوا بانه لو ترك امامه القنوت فله ان يتخلف ليقنت
اذ الحقه في السجدة الاولى اجيب بانه في تلك لم يحدث في
تخلفه وقوفا وهذا احدث فيه جلوس تشهد ولو قعد المأموم ناسيا
فانتصب الامام ثم عاد قبل قيام المأموم حرم قعوده معه
لوجوب القيام عليه بانتصاب الامام ولو انتصب اماما ثم عاد
لم يعد المأموم لانه اي الامام اما مخطئ به فلا يوافقه في
الخطا او عامدا فصلاته باطلة بل يفارقه او ينتظره حملا على
انه عاد ناسيا فان عاد معه عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته
او ناسيا او جاهلا فلا واذا انتصب المأموم ناسيا وجلس
امامه للتشهد الاول وجب عليه العود لان المتابعة اكد مما
ذكره من التلبس بالفرض ولهذا اسقط بها القيام والقراءة عن
المسبوق فان لم يعد بطلت صلاته ان لم ينو المفارقة فان قيل
اذا ظن المسبوق سلام الامام فقام لزمه العود وليس له ان
ينوي المفارقة اجيب بان المأموم هنا فعل فعلا للامام ان
لم يفعله ولا كذلك في المتشهد بها لانه بعد فراغ الصلاة فجاز
له المفارقة لذلك اما اذا تعمد الترك فلا يلزمه العود بل يسن
كما رجحه النووي في التحقيق وغيره وان صرح الامام بتحريمه
خلافا وفرق الزركشي بين هذه وبين ما لو قام ناسيا حيث يلزمه
العود كما مر بان العامد انتقل الى واجب وهو القيام فخير بين
العود وعدمه لانه تخيير بين واجبين بخلاف الناسي فان فعله
غير معتد به لانه لما كان معذورا كان قيامه كالعدم فتلزمه
المتابعة كما لو لم يقم لينتظم اجره والعامد كالمفوت لتلك
السنة بتعوده فلا يلزمه العود اليها ولو ركع قبل امامه
ناسيا تخير بين العود والانتظار ويفارق ما مر بين انه
يلزمه العود فيما لو قام ناسيا لفحش المخالفة ثم قيد

Copyright King Saud University